

اوية الزوجة او الولي ليرفسد وكل موضع قيل  
يصح العقد فمع العزل محل الطلاق مع الفقرة وانقضاء  
العقد وكل موضع قيل يفسد محل لان لا يكون الزوج  
ما لم يكن عن عقد صحيح **الثانية** نكاح الشغار باطل  
وهو ان تزوج امرأتان برجلين على ان يكون مهر  
كل واحد نكاح الاخرى اما لو تزوج الوليان كل  
منهما صاحبه بشرط لكل واحد مهر معلوم فان  
يصح ولو تزوج احدهما الاخر بشرط ان يزوجه الا  
بمهر معلوم صح العقدان ويطل المهر لان شرط مع المهر  
تزوجا وهو غير لازم والنكاح لا يدخله الخیار فيكون  
له مهر المثل وفيه تردد وكذا لو زوجته بشرط ان يتكتم  
الزوج فلا تزوج ولم يذكر المهر **تزوج** لو قال زوجتك بنى  
على ان تزوجني بنك على ان يكون نكاح بنى مهر  
لبنك صح نكاح بنه ويطل نكاح بنت المحاط لو  
قال على ان يكون نكاح بنك مهر البنى يطل نكاح  
بنه وصح نكاح بنت المحاط **الساكن** يمكن العقد  
على القابلة اذا ربه وبنها وان يزوج ابنة بنت زوجته  
من غير ان اذ اولادها بعد مفارقة ولا باس من ذلك  
قبل نكاح الاب وان يتزوج بمن كانت ضمن لانه قيل

ايدي

ايدي والزانية قبل ان تنوب **الثاني** في نكاح المنقطع  
وهو سابع في دين الاسلام لتحقق شرعه وعدم ما يدعى  
رفعه والظرفه يستدعي بيان اركان واحكامه واكابر  
اربعة الصيغة والحمل والاجل والمهرما الصيغة فهي  
اللفظ الذي وضعه الشرع وصلته الى انعقاده وهو انما  
يقول والفاظ الايجاب زوجتك ومتعك وانحكك  
ايها حصل وقع الايجاب به ولا يعقد بغيرها كلفظ  
التملك والهبه والاحارة والقبول هو اللفظ الدال  
على الرضا بذلك الايجاب لقوله قبلت لنكاح او المنفعة  
ولو قال قبلت واقصر او رضيت جاز ولو بدا بالقبول  
فقال تزوجتك فقالت زوجتك صح ويشترط الاتيان  
بها باللفظ الماضي فلو قال اقبل او رضيت وقصد الانشاء  
لم يصح وقيل لو قال تزوجك مدك كذا مهر كذا وقصد  
الانشاء فقالت زوجتك صح وكذا لو قالت نعم واما  
الحمل فيشرط ان تكون الزوجة مسلمة او كابية كاليهود  
والنصرانية والمجوسية على الشهر الروايتين ويمنعها  
من شرب الخمر وارتكاب المحرمات اما المسلمة فلا تمنع  
الا المسلم خاصة ولا يجوز بالوثنية ولا الناصبة للعلنة  
بالعداء كالجوارح ولا يسمع امة وعند حسن الا

ايدي  
من وجبت فقال م  
هذه الزوجة من عليه شرة  
ومع ما في الكتاب يستحق  
وهو الموافق للشافعي